الرياض

تعدد مصادر الدخل ـ 4ـ
الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة

حمد بن عبدالله اللحيدان

البشر منذُ الأزل ينقسمون في معيشتهم إلى غني وفقير ومتوسط الحال طبقاً لمصادر الدخل والمهارة والجد والاجتهاد في أغلب الأحوال، والدول المختلفة ينطبق عليها المعيار نفسه، فهناك دول غنية وهناك دول فقيرة حسب ما يتوفر في كل منها من مصادر للثروات الطبيعية واستغلالها بحكمة وروية .وظل هذا هو الوضع القائم لمئات السنين، لذلك تركزت التجمعات البشرية في المناطق الخصبة والمياه الوفيرة.

ومنذُ الثورة الصناعية في أوروبا بدأ البحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية الدفينة مثل المعادن والفحم والبترول مما أوجد المدنية العصرية بصورة تدريجية حيث أدى البحث والتطوير إلى ما نشاهده اليوم في جميع مجالات العلوم والتقنية من تطور وتقدم.

وقد أدى التقدم في مجال العلوم والتقنية إلى أن لا ينحصر الغنى في الدول ذات المصادر الطبيعية للثروة فقط فقد أصبح هناك دول كثيرة مصادرها الطبيعية. تكاد تكون معدومة مثل تايوان واليابان وإسرائيل وغيرها كثير. ومع ذلك أصبحت بفضل التفكير والتخطيط السليم والجهد والإصرار من أكبر دول العالم من حيث القوة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وذلك كله بفضل الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة.

كما أن هاجسا جديداً قد طرأ على مجريات الأمور العالمية وهي محاولة الدول الواعية عدم الركون إلى مصدر واحد للدخل لأنه قد يكون عرضة للنضوب والحصار أو الاستغناء عنه إلى ما هو أفضل منه، وربما أرخص منه من مصادر الطاقة المتجددة كما هو معلوم فإن الدول المتقدمة تسعى ليلاً ونهاراً إلى إيجاد مصادر للطاقة البديلة عن البترول، وذلك لكي تبقى على قمة الهرم من ناحية وتحجم دور الدول المنتجة للنفط من ناحية أخرى وما خطاب الرئيس الأمريكي بل كلينتون في الأمة قبل عامين إلا واحد من الأدلة على ذلك حيث أعلن دعمه وتشجيعه لمشروع إنتاج الميثانول من المخلفات البلدية والزراعية والذي سوف يسد حوالي 10% من حاجة السوق الأمريكي من الطاقة على المدى القصير بالإضافة إلى أنه أنظف من الناحية البيئية. والمصادر الأخرى للطاقة التي يجري تطويرها ليس لها حصر فكل يوم نسمع عن جديد.

لذلك فإن الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة يعتبر المخرج الجديد والمعول عليه في مجال تنويع مصادر الدخل خصوصاً في دولة صحراوية مثل المملكة العربية السعودية لأنه مصدر غير جامد، بل متجدد ويتوسع مع استمرار البحث والتطوير لذلك اهتمت الدول المتقدمة بدعم الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة ودعمت كل من تلك الدول البحث والتطوير الصناعي العسكري والمدني بشكل عام. والتقنية المتقدمة بشكل خاص بمبالغ ضخمة تصل إلى 3% في اليابان ,25% في الولايات المتحدة الأمريكية و,24% في فرنسا و,23% في إسرائيل من الناتج القومي الاجمالي لكل منها. وكل دولة من الدول السابقة الذكر تنفق على دعم البحث والتطوير أكثر بحوالي 20مرة من متوسط ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على مجال البحث والتطوير.

وغني عن القول أن الدعم لا يقتصر على الدولة فقط فجميع الشركات الصناعية والتقنية تنفق بسخاء على مشاريع البحث والتطوير الخاصة بها بنسبة تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 15% من إجمالي مبيعاتها.

ودعم البحث في المجال الأكاديمي يعتبر دعامة أساسية لاستمرار اتصال الأستاذ الجامعي بمستجدات التقنية في تخصصه، لذلك نجد أن مبالغ ضخمة تنفق على البحوث في الجامعات في جميع الدول المتقدمة وذلك لربطها بعجلة الصناعة والتقنية المتجددة. وخلق تكامل بين الصناعة والجامعات.

أما في الميدان الداخلي فإن حكومتنا الرشيدة لم تغفل عن العمل على تعدد مصادر الدخل فقد بدأت ومنذ أكثر من خمس عشرة سنة بالأخذ بالأسباب التي تؤدي إلى وجود مصادر أخرى للدخل غير البترول حتى أصبحت نسبة دخل الفعاليات الاقتصادية

المختلفة من تجارة وزراعة وصناعة تصل إلى أكثر من 20% من الدخل الإجمالي للدولة وربما تزيد وهي لا تزال تعمل بكل جد وإصرار على إيجاد مصادر دخل بديلة أو مساندة للبترول.

وحيث أنني قد تحدثت في المقالات الثلاث السابقة عن أولاً استغلال الثروات الوطنية الاخرى وثانياً الاستفادة من النخيل ومنتجاتها وثالثاً تطوير الثروة الحيوانية ،وحيث أن لهذه الثلاثة أمور اليد الطولى في تنمية مصادر الدخل الأخرى ويكملها ويعزز من أثرها الاستثمار في مجال التقنية ذلك أن الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة هو توطين للتقنية عن طريق فرض الأمر الواقع وذلك يتم من خلال:

1- العمل على تهيئة المناخ لإيجاد نهضة تقنية متقدمة لأن ذلك ضرورة استراتيجية تؤدي إلى النمو الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل خصوصاً في مجال الأمن والدفاع والصناعات الاستراتيجية الأخرى التي سوف نتعرض لها في هذا المقال.

2- الاتجاه إلى تحديث التعليم بجميع مراحله العامة والعليا والتركيز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة سوف يوجد كوادر بشرية مؤهلة وتلك العقول المؤهلة هي التي تمثل الثروة الحقيقية ومقياس التقدم لأي دولة من الدول.

3- إنشاء مؤسسات مشتركة في مجال البحث والتطوير مع بعض الدول المتقدمة مثل اليابان وأمريكا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى وتشجيع الشركات الصناعية السعودية على إنشاء مختبرات للبحث والتطوير خاصة بها. وعلينا أن نوجد الحوافز والوسائل التي تجعل الدول الكبرى تسعى للمشاركة في الفرص المتاحة لدينا مما يخفف، بل يلغي أهمية شعار حرب الارهاب الذي يريدون ان يخيفونا به لأن هذا الشعار سوف يسقط أمام المصالح الاستراتيجية للدول التي ترفعه.

4- تشجيع رأس المال الوطني المحلي والمهاجر والأجنبي على الشراكة، وذلك بعودة وتشجيع الشركات العالمية الرائدة في مجال التقنية مثل شركة مايكروسوفت وغيرها على الاستثمار في المملكة في صناعات متقدمة ومنحها الامتيازات والتسهيلات اللازمة والضرورية أسوة بما تم في مجال فتح باب الاستثمار الأجنبي في مجال الغاز والبتروكيماويات وغيرها.

5- دعوة بعض المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية لدعم مشاريع تنموية في مجال التقنية المتقدمة في المملكة فعلى سبيل المثال استحدثت منظمة اليونسكو كراسي علمية في الجامعات ومؤسسات البحث والتعليم العالي في أكثر من 97دولة فقيرة وغنية منها دول متقدمة جداً مثل أمريكا واليابان وبريطانيا وفرنسا ،لكن المملكة ليست واحدة منها على الرغم من أن المملكة من أكبر الدول الداعمة والممولة لتلك المنظمات.

6- تشجيع النشء الجديد على معرفة تقنية العصر مثل أجهزة الحاسب وبرامجه التطبيقية بصورة عامة يؤدي إلى التقدم والدليل على ذلك أن بعض الدول الحريصة على التقدم بدأت بمشروع "حاسوب لكل طفل" ويتم بمقتضى ذلك المشروع توزيع أجهزة الحاسوب وبرامجه على الفقراء مجاناً وعلى المدارس بجميع مراحلها،وذلك لخلق جيل مؤهل مواكب للعصر ومناسب له. وهذا العمل بدأت بوادره من خلال انشاء مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين والتي أسسها ويرأسها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله.

7- مجالات الاستثمار في التقنية المتقدمة الهامة والمربحة على المستوى المدني والعسكري لا حصر لها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ. الأنظمة النووية والكيميائية والحيوية وأبحاث الطاقة.

ب. أنظمة الفضاء والطيران والاستشعار عن بعد.

ت. الإلكترونيات وتقنية الدفاع والتسلح وأجهزة وبرامج الحاسب.

ث. تقنية التصنيع والمجسات والليزر وأشباه المواصلات والاتصالات.

ج. علوم المواد وأنظمة المعلومات.

8- العمل على إنشاء مؤسسات تعنى بدعم البحث العلمي وبرأت الاختراع وتمويل مشاريع الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة مقابل نسبة من مبيعات منتجات تلك المشاريع أي تدخل كشريك.

9- إنشاء مراكز لتشجيع واحتضان الابتكارات والتقنيات الواعدة وتحويلها إلى منتجات تجارية وتسجيلها في مراكز برأت الاختراع في الداخل والخارج.

10- تصنيف الشركات العاملة في مجال الصناعة وتشجيع تلك التي تعمل في ميدان التقنية المتقدمة ودعمها إلى أن تقف على أقدامها وتثبت وجودها.

11- التسويق عامل هام وحاسم في عملية الاستثمار في مجال التقنية وتوطينها ذلك أن كثيرا من الشركات العالمية والمحلية قد خسرت على الرغم من أن منتجاتها كانت ذات جودة عالية، وذلك بسبب عدم وجود دعاية ومهارات تسويقية كافية.

12- لابد من الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال توطين التقنية مثل اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي لا زالت تعمل على توطين التقنية مثل الصين وباستخدام جميع الوسائل والسبل المتاحة، فالبقاء للأقوى.

13- خلق جيل مفكر وقادر على فهم متغيرات العصر وسلوكيات الحوار والتفاوض خصوصاً أننا على أبواب عالم جديد يفرض العولمة وما ينبثق عنها من منظمات مثل منظمة التجارة العالمية لكي تبقى له السيادة إذا لم يجد من يفاوضه من مركز قوة وفهم وعلم بدهاليز السياسة والاقتصاد والحوار والوصول إلى أفضل الشروط المناسبة.

14- العمل على اجتذاب أعداد كبيرة من طلاب المرحلة الثانوية لتخصص في مجال العلوم والتقنية واضعين بعين الاعتبار أن التفوق العلمي والتقني ليس حكراً على أحد فمعلومات المواليد في جميع أنحاء العالم متساوية فكلهم مولودون على الفطرة ولكن طبقاً لنشأتهم يكونون.

15- الاهتمام باقتصاد المعلومات والصناعات الإلكترونية له مزايا كثيرة مثل الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية كما أنه يخلق فرص عمل ذات أجور مرتفعة وهذا يؤدي إلى التنمية وتشجيع الشباب على التخصص في العلوم التي تخدم الاستثمار في مجال التقنية المتقدمة.

وفي الختام فإن الحديث عن توطين التقنية والاستثمار فيها ليس له حدود فهو مجال ثري يبدأ باستثمار مراحل التعليم وجعل التقنية وعلومها المختلفة أمراً واقعاً وتركيز فرص العمل في تلك المجالات الحيوية وتقليل فرص العمل في المجالات الأخرى ورفع رواتب العاملين في مجال التقنية وتطبيقاتها وإتاحة الفرصة أمام المتخصصين في مجال العلوم والطب والهندسة بإنشاء مؤسسات استثمارية في مجال التقنية مع احتفاظهم بوظائفهم والاستثمار الحكومي والخاص يجب أن يشجع من خلال الاحتضان، وكذلك تسهيل الاستثمار الأجنبي في مجال التقنية المتقدمة ودعمه كل ذلك وغيره يقود إلى إيجاد مصادر جديدة للدخل وفرص العمل فالتقنية المتقدمة يجب أن تكون خيارنا الأول ذلك أنها سبب النجاح الكامل لدول كثيرة مثل اليابان وكوريا وتايوان.

واليوم تخوض ماليزيا تجربة ناجحة ورائدة نحو التحول إلى دولة متقدمة معتمدة على الاستثمار في مجال التقنية وتوطينها كخيار استراتيجي. وحيث ان المملكة العربية دولة في عز شبابها والشباب فيها يشكل الغالبية العظمى من سكانها وقدراتها المادية ممتازة ناهيك عن موقعها الاستراتيجي واطلالها على بحرين بحدود واسعة بالاضافة الى قربها من مناطق التسويق،كل ذلك يجعلها مؤهلة أكثر من أية دولة أخرى صغيرة للقيام وقيادة الاستثمار في مجال التقنية المتطورة وجعلها أحد الخيارات الاقتصادية لتعدد مصادر الدخل خصوصاً وان الشركات الاحتكارية التي يتحكم بها اليهود وأعوانهم قد بدأوا حربا شبه معلنة على البترول بصفة عامة وبترول الخليج بصفة خاصة من خلال العمل على تدهور الأسعار وإيجاد البدائل .وآخر الاستقراءات تقول أن سعر البترول سوف ينخفض 75% خلال العشرين سنة القادمة بسبب زيادة الاحتياطي العالمي من البترول ودخول بدائل أخرى تغني عنه. فهل نبدأ العد التنازلي لتقليص اعتمادنا على البترول كمصدر أول للدخل؟. والله المستعان.